مقاربة اقتصادية لدوافع العنف عند الشباب

تاريخ الاستقبال: 2018/06/25
تاريخ القبـــول: 2018/07/21

د/ لطفي دنبري ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي

الملخص:

العنف ظاهرة مركبة متعددة التغييرات لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط. فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية تتفاعل وتتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض لتفجر أعمال العنف. ولعل العوامل الاقتصادية من أكثر العوامل الآنفة خطورة، لأنها المسؤولة عن شيوع العنف الجماعي بين الشباب في المجتمعات، سيما الخطير منه، الذي يتحول من مجرد سلوكيات عنيفة منفردة بين أوساط الشباب إلى سلوكيات عنف وإجرام جماعية منظمة تتجلى في شكل جماعات وتنظيمات إجرامية، كجماعات العصابات الكبيرة المنظمة والإرهاب وغيرها، التي أصبحت تشكل ظواهر خطيرة تهدد أمن واستقرار الدول والمجتمعات. من هذه الفكرة جاء مقالنا هذا ليعرض ويناقش أهم العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تدفع الشباب إلى تبني سلوكيات العنف.

الكلمات المفتاحية: العنف، الشباب،الفقر، البطالة، الاحتكار، الاغتراب، فائض القيمة.

Summary

Violence is a complicated phenomenon with multiple variables. Certainly, there are a lot of factors such as social, psychological and economical that interacts in order to create violent acts. Economical factor is the most dangerous one; it is responsible of spreading collective violence among youth. Individual violent behaviors can be transformed to collective organized criminal behaviors in form of criminal groups and organizations, such as gangs and terrorism. This article will discuss the economical factors that can lead youth to adopt violent behaviors.

Key words*: violence, youth, poverty, unemployment, monopoly, alienation, surplus value.*

مقدمة :

إن المتتبع للواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري سينتبه حتما، وبدون إمعان النظر كثيرا، لانتشار ظاهرة اجتماعية سلبية كبيرة بين أوساط أفراده، خاصة فئة الشباب، وهي ظاهرة العنف، الذي زادت حوادثه في مجتمعنا على غرار مجتمعات العالم ومجتمعاتنا العربية، خاصة ما تشهده، هذه الأخيرة، مؤخرا من ثورات أقامها الشباب بأسلوب اعتمد كليا، في غالب الأحيان، على أسلوب العنف، بغض النظر إن كان مشروعا أو غير مشروع، في مظهر يُبيّن حجم الكبت الذي يُخالج صدور الشباب بسبب ارتفاع مشاعر الغضب الناجم عن الإحباطات المتكررة وخيبة الأمل في الجماعات أو الفئات أو الهيئات(الحكومات) المسؤولة عنهم، والتي يعتقدون أنها لم تهتم لأمرهم ولم تقدم ما يصلح حالهم ويلبي احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية من مناصب عمل، وسكن وغيرها من الاحتياجات.. ما جعلهم يلجؤون، في شكل يائس، إلى استخدام لغة العنف للتحرر من تلك المشاعر الغاضبة؛ لأنهم يعتقدون أن لا إجابات مقنعة ولا حلول للمشاكل التي يواجهونها. هذا العنف الذي تطور ليطال حتى ذوات الأشخاص أنفسهم في مظاهر الانتحار بأشنع الطرق وأمام الملأ، في وضعية غريبة تثير ألف وألف سؤال حول ماهية ونوعية الأسباب التي قد تصل بالمرء إلى أن يصل إلى هذا المستوى المتقدم من العنف إزاء نفسه وغيره، وهل هذه الأسباب قوية بما يكفي لتبرر حقا هذا العنف؟، أم أن هناك اختلالا ما في الفهم والتفسير؟!

لا شك أن العنف ظاهرة مركبة متعددة التغييرات، لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل وتتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض لتفجر هذا السلوك المنحرف، فبالإضافة إلى المقاربة السوسيولوجية والمقاربة السيكولوجية تبرز المقاربة الاقتصادية كمقاربة تحليلية تفسيرية يمكن أن تغطي جانبا هاما في تفسير وفهم ظاهرة العنف ودوافعه، هذه المقاربة التي، غالبا، ما يُهمل تأثيرها في نشوء ظاهرة العنف ويُغلّب التفسير الاجتماعي والنفسي، في حين أنها يمكن أن تكون الدوافع ذات البعد الاقتصادي المسبب الحقيقي لعنف الشباب؛ خاصة الجماعي منه، وإن أخذ هذا التأثير شكل التأثير غير المباشر. فقد يكون النظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية، وملابسات اجتماعية المسؤول المباشرة، أو غير المباشر، عن معدلات العنف والجريمة في المجتمع. فعنف الشباب، في كثيرا من الأحيان، ما هو إلاّ رد فعل للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها هذه الفئة من فقر، وحرمان، وبطالة، وإقصاء، وتهميش، جعلها تصاب بإحباطات متكررة وخيبة وضياع الأمل، وتزعزع الثقة في الدولة وإمكانياتها وبرامجها الموجهة إلى احتواء مشاكلهم واحتياجاتهم، مما يجعل فئة الشباب تنحرف شيئا فشيئا نحو العنف كسبيل وحيد، في اعتقادهم، يحقق لهم احتياجاتهم في وقت قصير، وكشكل من أشكال الانتقام من المجتمع وغيره ممن يعتبرونهم السبب في وضعيتهم المزرية، وهذه وضعية مناسبة لبعض الجماعات المنحرفة والحركات الإرهابية لاستغلال أولئك الشباب الذين يبحثون عن معنى لحياتهم وهويتهم الضائعة بإغرائهم بوعود براقة فشلت الدولة في تحقيقها.

انطلاقا من هذه الفكرة الأساسية، نريد من خلال هذه المقال، إبراز أهم هذه العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تقف وراء عنف الشباب، حتى يتسنى فهمها أكثر والانتباه إليها كعوامل أساسية مسببة للعنف وليس فقط العوامل الاجتماعية أو السيكولوجية التي كثيرا ما كان يعزى إليها هذا السلوك.

لكن قبل ذلك، لا ضير في أن نمر أولا، وبشكل وجيز، بتحديد مفهومي الشباب والعنف، وبتبيان حجم المشكلة.

1. مفهوم الشباب:

اختلفت أوجه النظر العلمية للعلماء في التوصل إلى تعريف محدد للشباب نظرا لاختلاف وجهات النظر الايديولوجية بين الباحثين عليه؛ حيث لم يُتفَق على تعريف محدد، لصعوبة إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم.

وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة، أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف، وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف.

لذلك فان مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات الآتية:

- **الاتجاه الديمغرافي**: ويعتبر علماء السكان هم أول من حاول تقديم تحديد لمفهوم الشباب مستندين في ذلك إلى معيار السن أو العمر الذي يقضيه الفرد في أتون التفاعل الاجتماعي مع اختلافهم في تحديد بداية أو نهاية هذه المرحلة؛ حيث يؤكد بعضهم على أن الشباب هم من دون سن العشرين محددين بذلك نقطة النهاية دون تحديد نقطة البداية، وثمة من يؤكد أنهم يقعون في الشريحة العمرية ابتداءً من سن الخامسة عشرة إلى سن الخامسة والعشرين، بينما يذهب آخرون إلى أن الشباب هم من يزيدون على سن السادسة عشرة باعتبارهم المؤهلين للانضمام إلى قوة العمل .[1]
- **الاتجاه البيولوجي**: وهذا الاتجاه يقوم أساساً على الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمريه أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي والذي يبدأ من سن15-25سنة، وهناك من يحددها من 16-30سنة، باعتبارها الفترة التي تحتوي على أقصى أداء وظيفي للجسم والعقل.[2]
- **الاتجاه السيكولوجي**: يرى هذا الاتجاه أن مرحلة الشباب ترتبط باكتمال البناء الدافعي والانفعالي للفرد في ضوء استعداداته واحتياجاته الأساسية، واكتمال نمو كافة جوانب شخصيته الوجدانية والمزاجية والعقلية بشكل يمكنه من التفاعل مع الآخرين.[3]
- أما **الاتجاه الاجتماعي**: فيميل إلى تحديد مرحلة الشباب على أنها تبدأ مع محاولة المجتمع تأهيل الشخص لاحتلال مكانة اجتماعية وممارسة دوره في مسيرة البناء والتنمية وتنتهى حينما يتمكن الفرد من احتلال هذه المكانة وممارسة الدور المنوط به، مميزين في ذلك بين السياقات الاجتماعية التي يحيا فيها الشباب؛ بمعنى أن المجتمعات النامية تكاد تشهد غيابا لمرحلة الشباب أو ينتهى الحد الأقصى فيها سريعا قبل المجتمعات المتقدمة التي تولى مرحلة الشباب أهمية كبيرة بوصفها مرحلة التدريب والإعداد للمسؤولية وتحمل الأعباء التي تتصل بهذه المجتمعات وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا. [4]

وإذا كانت فترة الشباب في مراحل سابقة من حياة مجتمعنا تنتهي في سنِ ما قبل الثلاثين سنة فإنها اليوم تمتدّ إلى ما بعد الثلاثين بحكم التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتطور الطموحات وامتداد سن الدراسة وتنوع سبل الاندماج الاجتماعي وتغير الذهنيات والسلوكات وظهور ما نسمّيه، في علم اجتماع الشباب، تمطط مرحلة الشباب واختلاف مراحل الدخول إلى الحياة (الاستقرار في الشغل، الزواج، إنجاب الأطفال...الخ)

2. مشكلة عنف الشباب:

ينطوي مفهوم عنف الشباب على مشكلة تتعدد أبعادها، ويتداخل فيها العامل النفسي والبيولوجي والاجتماعي، كما يضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح ما بين الضرر المادي والجسدي والإهانات النفسية وغيرها من أشكال الإيذاء التي تنبسط على سلم

طويل من الدرجات، يبدأ بالتهديد والمساومة ماراً بالتجريح والتجويع والكسر والإسكات والتكذيب والسب ثم القتل. ومع أن العنف قديم قدم البشرية إلا أن ظهوره بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اجتماعية معينة سمحت بذلك، ولعل الظروف الاقتصادية الضاغطة وما يتعرض له المجتمع الجزائري من أزمات وما يتبعها من تغيرات عميقة، تركت آثارها في بنية المجتمع ومنظومته القيمية والمعيارية، ما يمثل بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته، وفي المجالات كافة التي يتفاعل فيها الفرد، سيما الشباب، ابتداء من الأسرة وانتهاء بالمجتمع، إذ أصبح العنف سيد الموقف، وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض المشكلات البسيطة أو المعقدة أمرا محتوما، إلى الحد الذي غذى يهدد فيه بتغير طبيعة العلاقات القائمة فلا يكون هناك مجال للتعاون وتنتفي عمليات الأخذ والعطاء، وتصبح القوة أو التلويح بها اللغة السائدة. ويظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية، كما تجعله عاجزا عن تقبل الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم، ومن نتاج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته ويميل إلى التمرد والتهكم، كما اتسم بالخشونة والقسوة في جميع الأصعدة، بدءً بالأسرة، المدرسة، مكان العمل وغيرها..[5]

3. مفهوم العنف:

تتعدد تعريفات العنف وتتنوع بتنوع منظور وايديولوجيات كل باحث وتخصصه العلمي، ولأجل إعطاء صورة واضحة تشتمل على استعمالات مختلفة للمصطلح، سنحاول أن نعرض وجهات نظر مختلفة لمفهوم العنف لنحاول في الأخير استخلاص تعريف إجرائي يكون شامل يخدم المعنى المرجو من في هذا المقال.

أ. **المعنى القاموسي**: وردت لفظة (العنف) في المعجم العربي بمعنى الخرق بالأمر وقلة الرفق، ليشمل كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع.[6]، أي أن العنف سلوكا فعليا أو قوليا، هو يقترب من الأصل اللاتيني للكلمة violentia والذي يشير إلى الغِلظة والقوة والشديدة والمشتق من (Vis) أي القوة الفيزيائية أو كمية ووفرة شيء ما بها.[7]

أما المعنى في القاموس الغربي فالعنف هو السلوك الذي يستعمل القوة والقهر ضد شخص ما أو مجموعة من أشخاص لإلزامهم على القيام بعمل يتوافق مع ما يريده مروجوا ومخططوا العنف.[8]

ب. **المعنى السياسي**: يصبح العنف سياسيا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية فهو: أعمال التمزيق والتدمير والإضرار التي يكون الغرض منها واختيار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ذات دلالة سياسية، تنحو إلى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي.[9]

ت. **المعنى السيكولوجي**: يعرف العنف في علم النفس بأنه السلوك الذي يتسم بالقسوة والشدة والإكراه، إذ تستثمر فيه الدوافع العدائية استثمارا صريحا، كالضرب والتقتيل للأفراد، والتحطيم للمتلكات.[10]

ث. **المعنى القانوني**: يشير المعنى القانوني للعنف على أنه القوة المادية والإرغام البدني أو الإكراه البدني واستعمال القوة بغير حق، ويشير اللفظ إلى كل ماهو شديد وغير عادي وبالغ الغلظة.[11]

ج. **المعنى السوسيولجي**: هناك تعريف يقول بأن العنف هو فعل عدواني يتوخى السيطرة على الأفراد من خلال قهر إرادتهم واملاء شروط صعبة عليهم تجعلهم يخضعون لمشيئة و إرادة الأشخاص الذين يمارسون العنف في تحقيق ما يصبون إليه من طموحات ومصالح ومآرب.[12]

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن هذا الإطار يقول : العنف هو ذلك اللفظ أو السلوك الذي يؤذي الطرف الآخر بشكل متعمد، أو يعني الأخذ بالشدة والقوة. كذلك هو السلوك المتسم بالعدوانية الصادر على طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية.[13]

مما ذكر أعلاه من تعاريف للعنف يمكن أن نتبنى تعريفاً إجرائياً يشكل أهم النقاط محور تلاقي التعاريف السابقة، وهو تعريف منظمة الصحة العالمية: العنف هو الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة، سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة، أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان. ويرتبط هذا التعريف بصفة العمد (أو القصد) عند اقتراف الفعل بذاته، بغض النظر عن النتيجة التي يحدثها، وبذلك يخرج من التعريف الحوادث غير المقصودة كإصابات المرور والحرائق.[14]

4.العوامل الاقتصادية المسؤولة عن العنف عند الشباب:

قد تختلف العوامل المسؤولة عنف الشباب في مجتمعاتنا بين اجتماعية و نفسية واقتصادية، لكن هذه الأخيرة التي ربما تكون أكثر خطورة من سابقاتها، وتعد المسؤول الأول عن شيوع العنف بين الشباب سيما الخطير منه، الذي يتحول من مجرد سلوكيات عنيفة منفردة بين أوساط الشباب إلى سلوكيات عنف و إجرام جماعية منظمة تتجلى في شكل جماعات وتنظيمات إجرامية، كجماعات العصابات الكبيرة المنظمة و الإرهاب وغيره..

ويمكن أن نحدد هذه العوامل في النقاط الأساسية الآتية:

أولا: الفقر والحرمان المادي:

عندما يشعر الإنسان بالفقر والحرمان المادي وعدم القدرة على سد احتياجاته الأساسية واحتياجات أسرته فإنه يخرج عن طوره الطبيعي ويكون مضطرا إلى الولوج في عالم العنف. والعنف الذي يستعمله الفرد هنا يكون عادة مسلطا ضد الشخص المسؤول عن فقره وحرمانه المادي وفقر وحرمان أسرته (على الأقل من وجهة نظره)[18].عندما يحس الفرد بأن مقوماته الاقتصادية لا تمكنه من الحصول على الطعام والمسكن أو المأوى والملابس والأمن والرعاية الصحية فإنه سرعان ما يغضب ويسلط غضبه على الآخرين، وهذا التسليط يأخذ شكل العنف والإرهاب ــ أحيانا ــ ضد الأفراد الذين يجعلهم الفقير مسؤولين عن فقره وحاجته الاقتصادية. [19]

و نشير هنا إلى أن فقر العائلة وحرمانها الاقتصادي وتردي ظروفها المعيشية لا تمنع الأبوين من الاهتمام بتربية أبنائهم فحسب، بل تدفع الأبوين إلى تشجيع الأبناء على العمل الاقتصادي المبكر وإهمال الدراسة وتركها والعيش في ظروف سكنية وبيئية مترديه وسلبية، مما يترك آثاره السلبية على الناشئة والصغار. فالناشئة تحت هذه الظروف يتركون الدراسة أو يخفقون فيها ويتجهون نحو العمل الاقتصادي منذ سن مبكر. وأثناء العمل المهين الذي يمارسونه يتعرضون إلى شتى أنواع المخاطر والصعوبات التي تجرهم إلى

الانحراف والعنف والجريمة لاسيما عندما تكون تنشئتهم الاجتماعية ضعيفة وخاطئة بسبب عدم متابعة الأبوين لشؤونهم ووجود الظروف البيئية السلبية التي تدفعهم إلى الضلالة والانحراف.[20]

ويرجع الفقر والحرمان المادي إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها اختلال التوازن بين حجم الأسرة والموارد الاقتصادية التي يتمتع به، وشيوع البطالة في المجتمع، وأخيرا سوء تنظيم المجتمع واضطراب آلته الإدارية والاجتماعية.[21] وهذه العوامل تكون مسؤولة بصورة مباشرة عن ظهور مشكلة الفقر التي تدفع الفقير إلى اعتماد العنف في التنفيس عن الكبت الذي ينتابه نتيجة عدم قدرته على سد حاجاته ومتطلباته الأساسية والثانوية وأسرته، هذا الأمر الأخير الذي يحز في نفسه ويجعله حاقدا على المجتمع وناقداً له ومستعداً على اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضده، هذه الإجراءات التي تترجم في شكل ممارسات عنيفة و أعمال إجرامية تجلب الأذى والضرر لعدد كبير من أبناء المجتمع. كما أن الفقر يقود إلى الحقد والغدر والكذب والوشاية والخبث والضلال ويدفع الإنسان إلى الانتقام من الآخرين حيث أنه يعتبرهم مسؤولين عن فقره وحاجته واضطراب أحواله الخاصة والعامة.[22]

لهذا السبب لا يستطيع الفقير التكيف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش في وسطها، فضلاً عن استعداده على ارتكاب أنواع المخالفات والجرائم والموبقات التي تجعل الناس ينظرون له نظرة دونية ولا يثقون به ويكونون مستعدين على اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضده. وهنا تلوح مظاهر العنف في الأفق إذ تعكر معالم البيئة وتسيء إلى الإنسان وتحول حياته إلى جحيم لا يطاق. ويمكن مواجهة العنف والجريمة الناجمان عن مشكلة الفقر بالتصدي للفقر كمشكلة اجتماعية ومواجهة آثاره السلبية مواجهة كلية وشمولية.

ثانيا: البطالة:

بجانب الفقر والحاجة المادية التي تقود بعض الشباب إلى العنف وارتكاب الجرائم هنالك عامل البطالة الذي يعتبر من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تدفع الأفراد إلى القيام بالسلوك العنيف المنحرف. البطالة بمعناها الاقتصادي الدقيق هي عدم قدرة الأفراد القادرين على العمل إيجاد الأعمال المطلوبة أو هي زيادة نسبة الراغبين في العمل على الأعمال المتوفرة في المجتمع.[23]

وهي آفة اجتماعية اقتصادية يشعر عندها العاطل عن العمل بأنه لا فائدة منه إذ أصبح عالة ثقيل على المجتمع. وترجع البطالة إلى عدة أسباب أهمها سوء تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع، فالأعمال التي يستطيع المجتمع خلقها وتوليدها تكون عادةً أقل من عدد الأشخاص الذين يبحثون عن العمل. و عندما يقل أو ينعدم الدخل بسبب البطالة فإن الطلب على السلع والخدمات يكون قليلا أو معدوما، وهذا ما يقود إلى ظهور حالة الركود الاقتصادي الناجمة عن محدودية رأس المال وانخفاض كل من التوفير والاستثمار.

والبطالة عادة ما تقود إلى العنف فعندما لا يجد الفرد عملا يعتمد عليه في حياته الاقتصادية اليومية فإنه سرعان ما يغضب ويحقد على المجتمع ويكون مستعدا على اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضد المجتمع. وغالبا ما تكون الإجراءات الانتقامية عنيفة إذ تسبب فقدان الأمن والنظام وتقود إلى العربدة والاضطراب وفقدان الثقة بالآخرين.[24] وما الثورات التي تحدث في مختلف الأوطان العربية إلا خير دليل على دور الحرمان والبطالة والتهميش الاجتماعي الكبير في تبني الشباب لسلوكيات العنف كحل أخير دفعهم إليه مستويات الإحباط الكبيرة وعدم الثقة والوعود الزائفة التي لم تترجم على الواقع و لم تغير من حال أولئك الشباب.

ولا تنحصر الآثار السلبية بالجوانب الاقتصادية بل تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية التي تجعل العاطل عن العمل يشعر بأنه قد أصبح شخصاً لا فائدة منه لأنه لا يعمل ولا يكسب ولا يستطيع إشباع متطلبات أفراد أسرته. كما أن حياته تكون مملة ورتيبة ومحدودة الفائدة و ما يصحبها من فقدان الأمل والاهتمام بالتوافه، لذا يصاب العاطل عن العمل عادةً بالكسل والخمول والترهل والجمود حيث

أن حركته تقل ونشاطه ينعدم وقيمته في المجتمع تصبح مفقودة أو معدومة، ناهيك عن تناقص وتدني كمية الاحترام والتقدير التي تمنح له ممن حوله. وعند شعور العاطل عن العمل بالمساوئ الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تصيبه فإنه غالبا ما يكون مستعدا على اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضد المجتمع وضد الأفراد المسؤولين عن عطالته وبطالته وتوقفه عن العمل. وهكذا،كذلك، تكون البطالة عاملا من عوامل تدهور وتفكك المجتمع وانهياره وتداعيه في جميع المجالات و على كافة المستويات والأصعدة.(25)

ثالثا: ارتفاع الأسعار:

من العوامل الاقتصادية الأخرى المسؤولة عن ارتفاع نسب العنف بين أوساط الأفراد، خاصة الشباب، في المجتمع، ارتفاع الأسعار بسبب التضخم النقدي المحلي أو المصدّر من الخارج. فارتفاع الأسعار مع ثبات مستويات الأجور (أو البطالة) تقود إلى هبوط المستوى المعيشي وعدم قدرة الأفراد على سد متطلباتهم من البضائع والخدمات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، ما يعرضهم إلى العوز والحاجة والفقر، هذا الأخير الذي قد يلزمهم إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد المجتمع يمكن أن تضر به وبأفراده.

ويرجع الدكتور محمد احسان حسن ظاهرة ارتفاع الأسعار التي تقود إلى العنف إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها قلة الإنتاج وزيادة الطلب الفاعل على السلع والبضائع، إضافة إلى زيادة حجم النقود مقارنة بحجم كمية النقود المتداول؛ أي وجود التضخم المالي الناجم عن عدم توازن بين زيادة الرواتب والأجور وزيادة الأسعار؛ حيث أن الأسعار ترتفع بمستويات تفوق مستويات ارتفاع الأجور والرواتب. كما قد يُعزى ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكاليف السلعة المنتجة من ارتفاع تكاليف العمل وتكاليف المواد الأولية وتكاليف أسعار الفائدة تؤدي كلها إلى ارتفاع أسعار السلع وبالتالي ضعف قدرة الفرد الشرائية على اقتنائها واستهلاكها.(26) وإلى جانب الغلاء الفاحش، هناك ارتفاع مستوى طموح الناس، وخاصة الشباب منهم، الذين تفوق مستوياتهم في الطموح مستوياتهم في الاقتدار أو قدراتهم. ومن هنا يشعرون بالفشل والإحباط والصد والزجر(27)، وهي حالات تشكل منابع العنف.

رابعا: تدني الأجور والرواتب:

يعد عامل قلة وتدني الأجور والرواتب من العوامل الاقتصادية، أيضا، المهمة التي تقود إلى ممارسات العنف؛ فعندما تكون الأجور والرواتب متدنية والأسعار مرتفعة فإن هذا يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد، ويكون الفرد غير قادر على سد حاجياته الأساسية والثانوية، وغير قادر على ضمان الخدمات الصحية والسكنية والتربوية والتعليمية والترويحية. وهذا ما يدفعه إلى كراهية المجتمع الذي يعيش فيه وصعوبة التكيف معه مع الاستعداد على اتخاذ الإجراءات الإنتقامية ضده؛ وبالتالي سهولة الولوج إلى عالم العنف والإجرام لاسيما إذا كانت تلك الممارسات الخاطئة والضالة تدر عليه الأموال السخية وترفه عنه وعن أسرته وتبعده عن شرور الفاقة والحاجة والفقر، بينما الإنسان الاعتيادي والمرفه اقتصاديا يتردد في الدخول في مجال العنف لأنه مكتفي اقتصاديا ومقتنع اجتماعيا.(28)

خامسا: الاحتكار والاستغلال:

ويقصد بالاحتكار هنا استئثار فئة من المجتمع ببعض المنافع والوظائف ومصادر المواد الأولية والأراضي والمساكن على حساب الفئات الأخرى من المجتمع لاسيما الفئات المستضعفة، الأمر الذي يجعل هؤلاء المحتكرين في مركز قوة دائم يمارسون بحكم هذه القوة استغلالا واضحا على الناس، بما يضر بمصالح الناس وتوقف نشاطاتهم وتجمد حركتهم في المجتمع.

وعندما يُضرب الاحتكار على فرد أو مجموعة أفراد أو عندما يتعرض الإنسان إلى الاستغلال لسبب أو لآخر فإنه يحس بالظلم والجور وبالتالي يتحول إلى بركان هائج مستعدا لاستعمال العنف ضد من فرض عليه الاحتكار وعرّضه إلى الاستغلال الذي أضر بمصالحه العامة والخاصة وحطم مشاريعه الآنية والمستقبلية. وما حال شبابنا الجزائري إلا مثال على معاناة كبيرة من شتى أنواع الاحتكار التي يمارسها أصحاب النفوذ والمنحرفون من رجال الإدارة الذين يعطلون كل أنواع البرامج التنموية، خاصة تلك الموجهة للشباب، ويفوتون الفرص على الكثير منهم من الاستفادة من منافع تلك البرامج بسلوكياتهم المنحرفة التي تجعلهم يحرفون المنافع ويحتكرونها لصالح مقربيهم وزبائنهم الذين يسخون لهم العطاء في سبيل مزيدٍ من الاحتكار والاستغلال والكسب غير المشروع على حساب فئات وشباب آخرين وُجّهت مثل هذه البرامج أساسا لصالحهم، والتي في غالب الأحيان لا تطالهم بل تتوزع بين المحتكرين والمستغلين مما يعمق في حالة إحباطهم وإحساسهم بالإقصاء وحقدهم على أولئك المحتكرين والمستغلين.

ويؤكد الدكتور إحسان محمد الحسن أن ممارسات العنف التي قد يستغلها الضحية ضد من احتكره وأساء إليه وحطم حاضره ومستقبله قد تأخذ عدة أشكال وصيغ لعل أهمها الاغتيال والقتل العمد والاختطاف والتفجير والتآمر من أجل انهاء الاحتكار والاستغلال مع افتعال المشكلات والمتاعب للمُحتكر.(29) لاسيما في ظل ضعف وسائل الضبط الاجتماعي التي يمكن تطبيقها على المحتكر أو المُستغل لمعاقبته والنيّل من درجة جبروته وتحكمه بالآخرين.

سادسا: عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين المواطنين (الفوارق الاقتصادية بين الناس):

يقصد بالفوارق الاقتصادية بين الناس انقسام الناس إلى مجموعتين، مجموعة الأغنياء، ومجموعة الفقراء، والذي يرجع إلى شيوع القيم والممارسات الاجتماعية التي تفضل جماعة أوشريحة أو طبقة على جماعة أو شريحة أو طبقة أخرى. هذا التفضيل الذي سرعان ما يضع الحواجز الاجتماعية والنفسية بين فئات وشرائح وطبقات المجتمع ويولد الحقد الطبقي بين أعضائها.(30) فالفقراء ييتئسون من الأغنياء لأنهم يعتقدون بأن فقرهم وحرمانهم المادي يرجع سببه إلى الأغنياء الذين لم يمنحوا الفقراء فرصة تحسين أوضاعهم وحل مشكلاتهم المادية وغير المادية. وعندما يشعر الفقراء بأنهم قد تعرضوا إلى الظلم والاضطهاد والاحتكار والاستغلال فإنهم سرعان ما يتخذون الإجراءات الانتقامية ضد الأغنياء والتي تتخذ بعض الصيغ العنيفة كالهجوم عليهم وسرقة أموالهم وممتلكاتهم أو اختطاف أبنائهم الصغار ومطالبتهم بالفدية المالية وكل أشكال العنف الأخرى.

سابعا. فائض القيمة:

يعني فائض القيمة الفرق بين قيمة ما يبذله الفرد من جهود في العمل الإنتاجي أو الخدمي الذي يمارسه وما يتقاضاه من أجور ورواتب فعليا وحقيقة، حيث أن ما يتقاضاه العامل هو أقل بكثير من عن ما يبذله من جهد في العمل. وهذا الفرق يذهب إلى رب العمل أو صاحب المشروع سواء أكان من الخواص أو الدولة في حدذاتها.(31)

ويعد كذلك من العوامل الاقتصادية الأساسية التي تكمن وراء عمليات العنف لدى الشباب، خاصة تلك العمليات التي يقوم بها محدودي الدخل الذي يعملون في القطاع الخاص أو القطاع العام،خاصة فئة الشباب الذين يشتغلون بعقود عمل محددة المدة ويتقاضون أجورا زهيدة مقارنة بما يبذلونه من جهد في العمل. فبالإضافة إلى حالة الإحساس بعدم الاستقرار والخوف من إنهاء علاقة العمل بانتهاء عقد العمل مع رب العمل (قطاع عام أو خاص)، دنو الأجر الذي يتحصل عليه العامل المؤقت والذي لا يسمح له، في كل الأحوال، من إنشاء مشروعه الخاص الذي يكفل له الأمان بعدما تنتهي مدة عقد عمله أو بعدما يوقفه رب العمل، ولا بمباشرة حياة اجتماعية مستقرة، الأمر الذي يجعله في حالة إحباط شديد وقلق على مستقبله. هذه الحالة النفسية التي تتحول بمرور السنوات، وضيق الفرص أكثر، وازدياد الاحتياج (المادي والنفسي الاجتماعي)، تتحول إلى حالة من اليأس لدى الشاب يود أن ينهيها بأي طريقة، فيغيب عنه العقل ويتنازل شيئا فشيئا عن القيّم التي كان يؤمن بها أو تربى عليها، إلى درجة يفقد فيها صوابه فيلجأ إلى تبني أقصر الأساليب التي يراها تحقق له ما ينشده، حتى و لو كانت غير مشروعة، في شكل انتقام من المجتمع ومن الدولة الذين يراهما السبب في حالته تلك، فيتجرأ على ما في يد الغير(حتى أملاك الدولة) و يتحول إلى السطو والاحتيال والسرقة، وهي الأساليب التي يكون فيها العنف الوسيلة الدائمة الحضور، وشيئاً فشيئاً يصبح منطق وسلوك العنف هو المنطق والأسلوب اليومي الوحيد لحل المشكلات، ما يلبث أن يتطبع عليه الشباب. ويا ليت الأمر يتوقف عند هذا الحد، إذ ما نلاحظه في مجتمعنا وفي واقعنا اليومي، انتقال منطق وأسلوب العنف هذا، إلى الأجيال الصاعدة التي تربت في كنفه وصار أسلوبها المفضل في الأسرة، والحي، والمدرسة، وحتى الجامعة، ناهيك عن المجتمع، والذي(أسلوب العنف) وصل بهم إلى أقصى الحدود التي يمكن أن يصلها بالفرد؛ وهو قتل النفس بشكل بشع أمام الملأ بالحرق، في مؤشرات واضحة على حجم سيطرة السلوك العنيف على عقول أولئك الشباب، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها الأسر وانشغالها عن تربية أبنائها وتنشئتهم بالشكل الصحيح، وغياب دور الدولة التربوي والإصلاحي الحقيقي، ما جعل الظاهرة تستفحل أكثر فأكثر، وفي تزايد مستمر بين أوساط الشباب عجزّت كل المحاولات التي انتهجت في سبيل احتوائها والحد منها. وكيف يمكن الحد من ظاهرة اجتماعية ومسبباتها مازالت قائمة؟؟، بل و تزيد سوءً يوما بعد يوم !! . يضاف إلى ذلك تفشي الجريمة العامة وانتشار التسيب الإداري والرشوة والاختلاس والمحسوبية والوساطة والإهمال وعدم تحمل المسؤولية وضعف الأجهزة الرقابية وغض الطرف عما تكشفه من مخالفات في معظم الأحيان.

ثامنا: الاغتراب:

ويرتبط عامل الاغتراب بعامل فائض القيمة ارتباطا وثيقا كما يخبرنا كارل ماركس. ذلك أن فائض القيمة الذي يجعل العامل يشعر بالفقر والاضطهاد والمذلة والانكسار النفسي والاجتماعي هو الذي يولد إحساس الاغتراب عنده. فالعامل يشعر بأنه هو الذي خلق السلعة وصنعها غير أنه مغترب عنها لأن فائدتها وثمارها تذهب إلى الرأسمالي ولا تذهب إليه، فهي إذا تقيد حريته وتذله وتجعله

يشعر بالغربة والاكتئاب والانكسار المعنوي. وهذا ما يحز في نفسية العامل ويدفعه إلى العصيان والانتقام والتمرد على الشخص أو الفئة أو الجماعة التي جعلته مغتربا عن عمله وجهوده فيه. والعصيان والتمرد غالبا ما تصاحبهما مظاهر العنف، كما أشرنا آنفا.

وهكذا يكون الاغتراب عاملا أساسيا ومهما من عوامل العنف؛ لأن المغترب عن نفسه وعمله وما قدمه من خدمات للآخرين في حالة سيكواجتماعية مضطربة تقوده إلى العدوان على من سبب له حالة الاغتراب التي يشعر فيها بأن هناك مسافة تفصل بينه وبين العمل الذي أنجزه في المجتمع، وهذه المسافة تحوله إلى كائن لا هدف ولا أمل له في الحياة التي يعيشها سواء أكانت هذه الحياة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو حتى دينية. ولعل هذا ما يفسر انقلاب عنف الأشخاص نحو ذواتهم كشكل من أشكال الانتقام ممن كانوا السبب في نظره.[32]

ومن أهم المؤشرات على ارتفاع حجم مشاعر الاغتراب لدى شبابنا الجزائري هي الرغبة الكبيرة في أوساطهم إلى الهجرة والهروب من البلد، متعلمين كانوا أو غير متعلمين، و بشتى الطرق، فمن سنحت له فرصة الهجرة الشرعية يستغلها و من لم تسمح له الفرصة بذلك يتجه نحو الطرق غير المشروعة كالتزوير وعبر الحدود البرية والبحرية في نوع جديد من الإجرام استفحل وتزايدت نسبه بشكل مخيف بين أوساط شبابنا في السنوات الأخيرة، وهو ما يطلق عليها بالهجرة السرية في البحر؛ أين يلقى الشاب بنفسه في مغامرة خطيرة، نسبة النجاح فيها ضئيلة وغالبا ما تنتهي بمآسي فظيعة يعلمها الشباب، لكنها لم تؤثر بهم، بل تزيدهم إصرارا فوق إصرار، في حالة تنم عن غياب العقل والحكمة والرشد، الناجمة عن شدة حالة الاغتراب المربضة على صدورهم وعقولهم، جعلتهم يذهلون عن الصواب ويجرون وراء السراب والأوهام والأحلام الوردية التي ما تلبث أن تتحول إلى كوابيس سوداوية.

خاتمة:

إن معظم أعمال عنف الشباب ترجع إلى عوامل اقتصادية تدفع بالفقراء والمحتاجين الذي يفتقدون إلى الحصانة المبدئية والقيم الأخلاقية والدينية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة إلى ارتكاب أعمال العنف والجرائم ومختلف الانحرافات، وحتى تحاصر الدولة هذه الظاهرة وتحد منها، عليها، في رأينا البسيط، أن تساعد في تحسين أوضاع الشباب الاقتصادية وتلبي احتياجاتهم الأساسية بالقدر المعقول الذي يلهي الشباب بأعمالهم وحياتهم الاجتماعية والثقافية عن الانحراف والسلوك العنيف، وحتى يتمكن أولئك الشباب، عماد المستقبل وثروة المجتمع، من تنشئة نشئ جديد بعيدا عن الإحباطات والسلوكيات المنحرفة والعنيفة التي لا تولد إلاّ العنف. وحتى يتحصّن هذا النشء ضد كل المحاولات الخارجية المضغنة التي تصطاد في المياه العكرة والتي تستهدف مجتمعنا على غرار المجتمعات العربية الإسلامية.

الهوامش:

(1) محمد سيد فهمي: العولمة والشباب من منظور اجتماعي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008،ص.86.
(2) المرجع نفسه، ص.87.
(3) فرج عبد القادر: موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، 1997، ص.86
(4) محمد سيد فهمي: المرجع السابق،ص.87.
(5) أسماء جميل: العنف الاجتماعي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007،ص16 [بتصرف]
(6) ابن منظور: لسان العرب،ج3، دار المعارف، القاهرة،1989، ص-ص 3132-3133
(7) فتحي المسكيني: ماهو الإرهاب؟ نحو مسألة فلسفية، مجلة دراسات عربية، ع2/1، بيروت، 1998،ص.4.
(8) Hornby, A. S. Oxford advanced learner's Dictionary, London, Oxford University Press,1996, P.957.
Hornby, A. S. Oxford advanced learner's Dictionary, London, Oxford University Press,1996, P.957.
(9) صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي،أسسه وأبعاده، دار الحكمة، بغداد، 1991،ص.51.
(10) فرج عبد القادر: المرجع السابق، ص.55.
(11) حرث سليمان الفاروق: المعجم القانوني، مكتبة لبنان، ص734.
(12) Reading, Hugo F. A Dictionary of the Social Sciences, London, Routledge and Kegan Paul, 1989, P.228.
(13) معن خليل العمر: علم اجتماع الانحراف، دار الشروق، عمان،2009،ص.41.
(14) أمل سالم العواوة: العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص.36. نقلا عن: التقرير العالمي حول العنف والصحة، منظمة الصحة العالمية، القاهرة،2002.
(18) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب، المرجع السابق، ص 219 نقلا عن: Rose, S.N.Frustration Aggression Theory of Violence, New York, John Wiley and Sons, 1992,P.61
(19) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص219. نقلاعن: Rose, S.N.Frustration Aggression Theory of Violence, New York, John Wiley and Sons, 1992,P.67.
(20) محمد احسان الحسن: علم اجتماع الجريمة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص85. نقلا عن: Healy, E.and F.Bronner. New Light On Delinquency, Yale, 1956, PP.7-9.
(21) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص219. نقلا عن Beveridge, William. Poverty ans Social Service, London , Stationery Office, 1969, P.8.
(22) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص220. نقلا عن: Nisbet, R. Poverty and Other Social Problems ? New York, West Point Press,2000, P.6.
(23) محمد احسان الحسن: علم اجتماع الجريمة، المرجع السابق، ص.91.
(24) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص.221
(25) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص.221 نقلا عن: Craigs,S.W. Unemployment and Violence, Leeds, The White , Press, 1994, P.55.
(26) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص.نقلا عن: Peters, H.. Causes of Price Rise, Budapest, The Academy Press, 1999, P.25.
(27) عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997، ص 11.
(28) محمد احسان الحسن: علم اجتماع العنف والإرهاب: المرجع السابق، ص.224.[بتصرف]
(29) المرجع نفسه، ص 225.
(30) محمد احسان الحسن: علم اجتماع الجريمة، المرجع السابق، ص.92.
(31) المرجع نفسه، ص.228. نقلا عن: Varga, K. Economic Dimensions oh Terror, Budapest ,The academy Press, 2003, P.15.
(32) المرجع نفسه، ص-ص.229-230. نقلا عن: Marx, Karl. F.Engels. The Socialist Revolution, Moscow. The Progress Publishers, 1976P.163

ـ مقاربة اقتصادية لدوافع العنف عند الشباب ـــــــ